

## تقرير

أكثر من 2250 مليون دولار أميركي من المال العام تقاضتها شركة «سوكلين» (وشقيقاتها «سوكومي») على مدى عشرين عاماً. الأرباح الخيالية التي حققتها الشركة لقاء أعمال لم تُنجز الكثير منها، زادت بفعل استغلال نحو 3 آلاف عامل لديها، منهم الفاعل اجنبي يفتقدون أدنى أشكال الحماية. هذه الشركة أخرجت من إدارة النفايات المنزلية عبر المناقصات الأخيرة، فسارعت إلى الاقتصاص من عقابها عبر التلويح بانتهاء عقود عملهم من دون تعويضات، وهو ما دفع هؤلاء العمال إلى الاضراب من أجل انتزاع حقوقهم. المفاوضات اسفرت، أول من أمس، عن تعليق الاضراب بعد حصول العمال «اللبنانيين» على وعد بتسديد تعويض شهر عن كل سنة خدمة وشهرين إنذار. هذا الوعد لا يشمل حقوق العمال الاجانب، كما لم يشمل ديمومة العمل

# عمال «سوكلين» يعلّقون تحرّكهم: وعد بدفع التمتع



تراكم في اليومين الماضيين نحو 5 آلاف طن من النفايات (هيلم الموسوي)

هنا يقول حمدان إن الملفات الطبية لهؤلاء العمال موجودة و«سيجري البحث بالحلل الطبية في جلسات المفاوضات المقبلة». ومن المتوقع، أن يجتمع خلال اليومين المقبلين وزير العمل سجعان قزي مع لجنة «مُصغرة» عن لجنة ممثلي الموظفين للبحث في كيفية دفع التعويضات، والأهم، من أجل مناقشة البند المتعلق باستمرارية عمل العمال والموظفين. وبحسب الإتفاق الأولي، فإن المرحلة المقبلة سيكون محوراً هذا البند الذي يُمثل «المطلب الأساسي» للعمال، على حد تعبير حمدان، الذي يُشير إلى أن هناك وعوداً تُفرضي الانتقال عدد كبير من الموظفين والعمال إلى المتعهد الجديد، «ومن يُريد الانتقال إلى المتعهد الجديد لن يحظى تعويضات لكنه سيقبل ضمانات من وزارة العمل تحميه من إمكانية صرفه تعسفاً من قبل المتعهد الجديد، أو أي صيغة أخرى يتوصل إليها اجتماعنا مع الوزير قزي، أما من لا يُريد الانتقال إلى العمل مع المتعهد الجديد، فيحظى بالتعويضات المذكورة أعلاه».

الجدير ذكره، أن العمال كانوا قد رفضوا أن تُفاوض وزارة العمل باسمهم، «ما جرى هو اجتماع عُقد بالتنسيق معهم، وفق ما تقول لجنة الموظفين. أما السبب فهو القناعة الراسخة بأن قانون العمل في الأصل غير منصف للأجراء، باعتراّف الوزراء المتعاقبين على الوزارة أنفسهم»، وفق ما يقول حمدان.

من جهته يقول المكتب الإعلامي لشركة «سوكلين» و«سوكومي»، أن الشركتين تُقدّران تفهّم العمال واقتناعهم بضرورة تسخير هذا المرفق العام، مُشيراً إلى أنها «قدّمت التطمينات اللازمة بإعطاء كافة التعويضات والمستحقات المالية للعمال». ويُضيف المكتب أن الشركتين ستسعيان إلى استكمال التواصل مع الجهات المعنية من أجل ضمان استمرار عمل العمال.

### ضرب مطلب استمرارية العمل؟

فعلياً، لا يبدو أن العمال سيعودون إلى خيار الإعتصام أو الاضراب طالما أن الضمانات المالية حصلنا

### هديك فرفور

استأنف عمال شركتي «سوكلين» و«سوكومي»، يوم السبت الماضي، أعمالهم في جمع وكنس ونقل نفايات العاصمة والمناطق المشمولة في العقد الموقع بين الشركتين ومجلس الإنماء والإعمار. بحسب رئيس لجنة ممثلي موظفي وعمّال «سوكلين» طلال حمدان، فإن العمال قرروا تسير 12 شاحنة لنقل نفايات بيروت، ليل الجمعة بعدما تأزّم الوضع في العاصمة، مُشيراً إلى أن خطوتهم كانت بمثابة «بادرة حُسن نية تسبق مرحلة المفاوضات».

وكان العمال قد أعلنوا، ليل الأربعاء الماضي، إضرابهم وامتنعوا يومي الخميس والجمعة عن مزاولة أعمالهم، ما أدّى إلى تراكم نحو

## فضحت أسعار المناقصات الجديدة المبالغ الخيالية التي كانت تقاضها الشركة

خمسة آلاف طن (كانت «سوكلين» تجمع يومياً نحو 2700 طن) في الشوارع وعلى جوانب الطرقات وبين البيوت، قبل أن يستأنف العمال أعمالهم صباح السبت، بالتزامن مع «انطلاق» المفاوضات.

### شهر عن كل سنة خدمة وشهران إنذار

بدأت المفاوضات، صباح السبت، حيث عُقد اجتماع بين لجنة ممثلي العمال برئاسة حمدان من جهة ولجنة ممثلي إدارة الشركتين برئاسة محمد علي حديد. هذا الاجتماع كان بـ «رعاية» وزارة العمل عبر مندوب يُمثلها والمكتب العمالي لـ «حركة أمل» وبالتنسيق مع مُستشار رئيس مجلس النواب نبيه بري، علي حمدان. أفضت المفاوضات، وفق لجنة ممثلي الموظفين، إلى إعطاء العمال تعويض شهر عن كل سنة خدمة فضلاً عن إعطائهم شهرين إنذار. ماذا عن تعويضات العمال الذين أصيبوا خلال عملهم باضرار دائمة، وبالتالي يحتاجون إلى تعويضات إضافية؟

من غيرهم. أما مصير نحو ألفي عامل اجنبي، فيجري تجاهله من قبل إدارة الشركتين، إذ تسري المفاوضات على العمال اللبنانيين وبعض العمال الفلسطينيين (عدد قليل جداً) فقط.

### اكتلاف ضخمة لم تلحظ خطة لحفظ حقوق العمال

الشركة التي تقاضت مبالغ خيالية، لم تضع خطة تحفظ حقوق موظفيها وعاملها وأجرائها، والبالغ عددهم نحو 3 آلاف عامل.

ستسعى اللجنة حالياً إلى الحصول على ضمانات من وزير العمل، بحيث يُحفظ الحق الإختياري للعامل وإذا ما رغب في استكمال العمل ضمن ضمانات أو يحصل على تعويضه المالي.

هذا الأمر يعني عملياً، أن العمال لم ينتزعوا من إضرابهم إلا «وعدود بتعويضات مالية»، من دون أن تنضج ملامح مصير الكثير من العمال الساعين إلى ضمان استمرارية عملهم، فضلاً عن مصير العمال المصابين الذين يحتاجون إلى تعويضات أكثر

عليها، وفق ما يقول حمدان. ماذا عن مطلب ضمان استمرارية العمل؟ يرى حمدان أن مسألة ديمومة العمل باتت شائكة في ظل اختلاف مصالح العمال في مسألة انتقالهم إلى المتعهد الجديد، الموظف ذو الـ 62 عاماً لن يفضل الانتقال إلى المتعهد الجديد على حصوله على تعويضاته، فيما الموظف الجديد الذي لم يمر على توظيفه في الشركة أكثر من 9 أشهر لن تفيهِ التعويضات المالية حقه وسيُفضّل الانتقال إلى المتعهد الجديد. ما العمل إذا؟

## نفط

# البنك الدولي: سعر النفط 53 دولاراً في 2017

إذ من المنتظر أن تقلّض أسعار المواد الغذائية بشكل تدريجي أكبر مما كان متوقعاً (1,5%)، وأن تنخفض أسعار المشروبات بنسبة أكبر من المتوقع (0,6%) بفعل تخفيضات بوفرة إنتاج البن. وبين أسعار المواد الغذائية، من المتوقع أن ترتفع أسعار الحبوب 2,9%، وهي نسبة أعلى كثيراً مما كان متوقعاً العام المقبل، أما أسعار الزيوت والدهون فمن المنتظر أن ترتفع بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً بنسبة 2%.

وقال أيهان كوسي، مدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي: لقد

## توقع تقرير البنك الدولي حدوث انتعاش طفيف لمعظم السلع الأولية في عام 2017

في عام 2017، في ظل اشتداد الطلب وتقلص المعروض، ولا سيما أسعار المعادن والفلزات التي قد ترتفع بنسبة 4,1%، وأسعار الزنك التي قد ترتفع أكثر من 20% عقب إغلاق بعض مناجم الزنك الكبيرة وتخفيض إنتاجه في السنوات السابقة. وقد ينخفض سعر الذهب قليلاً العام المقبل إلى 1219 دولاراً للأوقية، إذ من المحتمل أن ترتفع أسعار الفائدة وتنحسر مشتريات الباحثين عن ملاذ آمن. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المنتجات الزراعية 1,4% في 2017،

عام 2016 دونما تغَيّر عن تقرير تموز. وقال جون بافيس، الخبير الاقتصادي الأول والمؤلف الرئيسي للتقرير: «نتوقع حدوث زيادة قوية في أسعار الطاقة وفي مُقدّماتها النفط العام المقبل. بيد أن هناك قدراً كبيراً من الضبابية يحيط بأفاق المستقبل مع انتظاراتنا تفاصيل وتنفيذ اتفاق أوبك، الذي إذا تمّ تنفيذه فسوف يُؤثر قطعاً على أسواق النفط». وتوقع تقرير البنك الدولي حدوث انتعاش طفيف لمعظم السلع الأولية

رفع البنك الدولي توقّعاته لأسعار النفط الخام لعام 2017 إلى 55 دولاراً للبرميل من 53 دولاراً للبرميل، مع استعداد أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) للحد من الإنتاج بعد فترة طويلة من الإنتاج غير المقيد. وتوقع، في أحدث طبعة من نشرة آفاق أسواق السلع الأولية، أن تقلّض أسعار الطاقة التي تشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم نحو 25% بشكل إجمالي العام المقبل، وهي زيادة أكبر مما كان متوقعاً في تموز. وتوقع أن تبلغ أسعار النفط في المتوسط 43 دولاراً للبرميل في